

المملكة المغربية
ROYAUME DU MAROC
البرلمان - مجلس المستشارين
CHAMBRE DES CONSEILLERS



مجلس المستشارين

الحصيلة الاقتصادية والمالية وأثرها على دينامية الاستثمار والتشغيل ببلادنا

سلسلة الجلسات الشهرية لمجلس المستشارين
منشورات مجلس المستشارين
مركز الدراسات والبحوث
دورة أبريل 2025



كَرِهُتِ الْجَلَالَةَ الْمَلِكَا بِمَتَمِّكَ الْقِتْلَانِ مِنْ نِكْرِهِ إِلَهٌ

الفهرس

7	تقديم
9	الأسئلة المقدمة من قبل الفرق والمجموعات البرلمانية وأعضاء المجلس غير المنتسبين
11	أجوبة رئيس الحكومة السيد عزيز أخنوش
23	تعقيبات الفرق والمجموعات البرلمانية وأعضاء المجلس غير المنتسبين
24	تعقيب المستشار السيد المصطفى الدحمانى عن فريق التجمع الوطني للأحرار
30	تعقيب المستشار السيد عبد الكريم الهمس رئيس فريق الأصالة المعاصرة
34	تعقيب المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية
38	تعقيب المستشار السيد نبيل اليزيدي عن الفريق الحركي
41	تعقيب المستشار السيدة فتيحة خورتال عن فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
44	تعقيب المستشار السيد سماعيل العالوي عن الفريق الإشتراكي - المعارضة الاتحادية
47	تعقيب المستشار السيد محمد يوسف العلوي رئيس فريق الاتحاد العام لمقاوات المغرب
50	تعقيب المستشار السيد نور الدين سليك رئيس فريق الاتحاد المغربي للشغل
53	تعقيب المستشار السيد عبد الكريم شهيد منسق مجموعة الدستوري الديموقراطي الاجتماعي
55	تعقيب المستشار السيد لحسن نازهي منسق مجموعة الكونفدرالية الديموقراطية للشغل
58	تعقيب المستشار السيد خالد السطي
61	تعقيب رئيس الحكومة السيد عزيز أخنوش

تقديم:

ينص الفصل 100 من الدستور في فقرته الثانية على أنه: «تقدم الأجوبة على الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل رئيس الحكومة، وتخصص لهذه الأسئلة جلسة واحدة كل شهر، وتُقدم الأجوبة عنها أمام المجلس الذي يعنيه الأمر خلال الثلاثين يوما الموالية لإحالة الأسئلة إلى رئيس الحكومة».

تفعيلا لذلك، واستنادا إلى مقتضيات المادتين 283 و284 من النظام الداخلي للمجلس، خصص مجلس المستشارين جلسته المنعقدة برئاسة رئيس المجلس السيد محمد ولد الرشيد، بتاريخ 19 محرم 1447هـ الموافق ل 15 يوليوز 2025م، لتقديم الأجوبة عن الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة من قبل السيد رئيس الحكومة حول موضوع « الحصيلة الاقتصادية والمالية وأثرها على دينامية الاستثمار والتشغيل ببلادنا».

تفاصيل مجريات هذه الجلسة تم تضمينها في إطار محضر الجلسة رقم 233 المنشور في الجريدة الرسمية للبرلمان -مداولات مجلس المستشارين- دورة أبريل 2025¹.

1 - تم العمل على تفصيل عدد من المداخلات المعبر عنها في الجلسة باللهجة الدارجة المغربية.

الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة

المقدمة

**من قبل الفرق والمجموعات البرلمانية
وأعضاء المجلس غير المنتسبين**

- الحصيلة الاقتصادية والمالية وأثرها على دينامية الاستثمار والتشغيل ببلادنا،
مقدم من فريق التجمع الوطني للأحرار؛
- الحصيلة الاقتصادية والمالية وأثرها على دينامية الاستثمار والتشغيل ببلادنا،
مقدم من فريق الأصالة والمعاصرة؛
- الحصيلة الاقتصادية والمالية وأثرها على دينامية الاستثمار والتشغيل ببلادنا،
مقدم من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية؛
- الحصيلة الاقتصادية والمالية وأثرها على دينامية الاستثمار والتشغيل ببلادنا،
مقدم من الفريق الحركي؛
- الحصيلة الاقتصادية والمالية وأثرها على دينامية الاستثمار والتشغيل ببلادنا،
مقدم من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب؛
- الحصيلة الاقتصادية والمالية وأثرها على دينامية الاستثمار والتشغيل ببلادنا،
مقدم من الفريق الاشتراكي-المعارضة الاتحادية؛
- الحصيلة الاقتصادية والمالية وأثرها على دينامية الاستثمار والتشغيل ببلادنا،
مقدم من فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب؛
- أثر الحصيلة الاقتصادية والمالية على الاستثمار والتشغيل ببلادنا، مقدم من فريق
الاتحاد المغربي للشغل؛
- الحصيلة الاقتصادية والمالية وأثرها على دينامية الاستثمار والتشغيل ببلادنا،
مقدم من مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي؛
- الحصيلة الاقتصادية والمالية وأثرها على دينامية الاستثمار والتشغيل ببلادنا،
مقدم من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل؛
- الحصيلة الاقتصادية والمالية وأثرها على دينامية الاستثمار والتشغيل ببلادنا،
مقدم من المستشار السيد خالد السطي، والمستشارة السيدة لبنى علوي.

**أجوبة رئيس الحكومة
السيد عزيز أخنوش**

- وحجم المديونية الذي فاق 72 % خلال نفس السنة، وهو ما أدى إلى استعمال خط الوقاية والسيولة لمواجهة الأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كورونا (3 ملايين دولار سنة 2020) استعملت في آخر سنة 2020؛
- إلى جانب فقدان تصنيف (Investment grade) من طرف الوكالات المتخصصة في التصنيف الائتماني خلال سنة 2021؛
- في نفس الوقت كان ميثاق الاستثمار يراوح مكانه منذ 20 سنة، مع المصادقة على 386 مشروع استثماري خلال 10 سنوات التي سبقت تعيين الحكومة خلال الفترة ما بين 2012 ويوليوز 2021، بمعدل 39 مشروع سنويا.

تم تتصيب الحكومة في ظل هذه الوضعية، وفي سياق دولي صعب، يغلب عليه عدم اليقين، بسبب استمرار التوترات الجيوسياسية والنزاعات الناجمة عنها، ولا سيما الحرب الروسية الأوكرانية، وتساعد المخاطر المناخية، وما لكل ذلك من تأثيرات على سلاسل التوريد والإنتاج، وعلى آفاق النمو على الصعيد العالمي بشكل عام، وهو ما أدى إلى ارتفاع معدل التضخم ليبلغ 6.6 % سنة 2022، و6.1 % سنة 2023، مع تسجيل أعلى نسبة خلال شهر فبراير وصلت إلى 10 % . كما أدى توالي سنوات الجفاف إلى انخفاض محصول الحبوب وتراجع القيمة المضافة الفلاحية، مما أدى إلى فقدان 215 ألف منصب شغل خلال سنة 2022، و200 ألف منصب شغل سنة 2023 في قطاع الفلاحة والصيد البحري والغابات.

موازية مع ذلك، وجدت الحكومة أمامها أوضاعا اجتماعية صعبة، كان معها الحوار الاجتماعي مجمدا لسنوات عدة.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

أمام هذه الوضعية، عملت الحكومة منذ تتصيبها بشكل متواصل وفعال على تعزيز تراكمات المسار التحديثي والتموي الذي تعرفه بلادنا، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله، هذا المسار الذي يبنى على تكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية، مع استشراف التحولات الظرفية الدولية والوطنية، وهو المسار الذي عملت الحكومة على توطيده، من خلال تنزيل برنامجها الذي وضع في صميم أولوياته تحقيق تنمية شاملة ومستدامة وإرساء أسس دولة اجتماعية متكاملة الأركان.

ولقد كسبت الحكومة هذا الرهان، من خلال التنزيل السريع والفعال لمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، الرامية إلى إنعاش الاقتصاد الوطني وصون كرامة المواطنين وتحسين ظروفهم المعيشية.

وفي هذا الإطار، اتخذت الحكومة تدابير للرفع من وتيرة نمو الاقتصاد الوطني، لا سيما من خلال:

- تعزيز جهود الاستثمار العمومي، الذي ارتفع من 230 مليار درهم سنة 2021 إلى 340 مليار درهم سنة 2025، ليشكل بذلك رافعة للاستراتيجيات القطاعية والمشاريع الكبرى، ولانبثاق جيل جديد من الاستثمارات الخاصة ذات القيمة المضافة العالية، التي تخدم المجالات الحيوية والاستراتيجية لاقتصاد بلادنا؛
- إضافة إلى إخراج ميثاق جديد للاستثمار، قادر على إعطاء دفعة ملموسة على مستوى جاذبية المغرب للاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية، عبر دعم المشاريع التي من شأنها مثلاً إحداث مناصب شغل قارة للمشاريع الاستثمارية، تساوي أو تفوق 150 منصب شغل، أو تلك التي يبلغ عدد مناصب الشغل فيها 50 أو أكثر، ويساوي مبلغها الإجمالي أو يفوق 50 مليون درهم، عوض 100 مليون درهم في الميثاق القديم؛
- منحة قطاعية موجهة للقطاعات الواعدة، التي من شأنها تعزيز تموقع المملكة على سلسلة القيمة الكاملة للمنظومات على المستوى الدولي، من قبيل صناعة السيارات، والبطاريات، والطاقت النظيفة ومهن المستقبل؛
- وكذلك منحة ترايبية لتعزيز العدالة المجالية؛
- في نفس الإطار، تمت المصادقة على معظم النصوص التنظيمية لتنزيل ميثاق الاستثمار، لاسيما المرسوم المتعلق بتفعيل نظام الدعم الخاص الموجه للمقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، التي توفر أزيد من 80 % من مناصب الشغل في القطاع المهيكل، حيث يحدد هذا المرسوم كفاءات وشروط تفعيل نظام الدعم الخاص الموجه لهذه الفئة من المقاولات وشروط الاستفادة منه، وكذا حكمة نظام الدعم الذي يتكون من المنحة الخاصة بخلق مناصب شغل قارة، والتي تهدف إلى تعزيز دينامية التشغيل من طرف هذه المقاولات، والمنحة الترايبية التي تهدف إلى الحد من التفاوتات المجالية وتعزيز العدالة المجالية؛
- وتعمل الحكومة على استكمال تنزيل الترسانة التنظيمية لهذا الميثاق في أقرب وقت.

بالإضافة إلى ذلك عملت الحكومة على:

أولاً: تنزيل خارطة الطريق لتحسين مناخ الأعمال، من أجل تعزيز قدرات المقاولات الوطنية، خاصة في القطاعات الإنتاجية الحيوية، وخلق بيئة استثمارية أكثر تنافسية وملاءمة لخلق المزيد من فرص الشغل اللائقة؛

ثانياً: تفعيل إستراتيجية «المغرب الرقمي 2030»، من خلال دعم رقمنة المقاولات وتحفيز تشغيل الشباب في مجالات ترحيل الخدمات، وتطوير منظومة الابتكار الرقمي، وتكوين الكفاءات في تكنولوجيا المعلومات، مع توسيع استخدام الحوسبة السحابية، بما يستجيب لحاجيات القطاعين العام والخاص، ويرسخ موقع المغرب كمركز رقمي إقليمي واعد؛

ثالثاً: تنزيل خارطة الطريق للقطاع السياحي 2023 - 2026 التي تهدف إلى استقطاب 17.5 مليون سائح وتحقيق مداخيل بالعملة الصعبة، تصل إلى 120 مليار درهم وإحداث 200.000 منصب شغل جديد مباشرة أو غير مباشرة؛

رابعاً: تسريع تنفيذ المشاريع الكبرى التي تهدف إلى ضمان الأمن المائي والغذائي، حيث عملت الحكومة على الرفع من وتيرة تنزيل البرنامج الوطني للتزويد بالماء الصالح للشرب ومياه السقي للفترة ما بين 2020 و2027 الذي خصصت له تقريبا 18 مليار درهم برسم سنة 2025؛

وأخيراً: تعزيز سيادة بلادنا في مجال الطاقة، عبر تسريع تنمية الطاقات المتجددة وإطلاق خارطة طريق جديدة لتطوير عرض الهيدروجين.

حضرات السيدات والسادة؛

تكريسا للأهمية التي توليها الحكومة لقطاع التشغيل، نظرا لدوره في صيانة كرامة المواطن وضمان العيش الكريم للأسر، وكذا لارتباطه بمناخ الاستثمار والدينامية الاقتصادية، عمدت الحكومة إلى تنزيل خارطة الطريق لتنفيذ سياستها في مجال التشغيل، والتي تروم عكس المنحى التصاعدي للبطالة وتقليصه بشكل ملموس إلى 9% وإحداث 1.45 مليون منصب في أفق 2030، وهو ما عبأنا له غلafa ماليا قدره 14 مليار درهم في قانون المالية لسنة 2025، موزعا بين تحفيز الاستثمار (12 مليار درهم) والحفاظ على المناصب في القطاع الفلاحي (1 مليار درهم)، وتحسين البرامج النشطة للتشغيل (1 مليار درهم).

كما تولي خارطة الطريق اهتماما خاصا بالفئات الأكثر هشاشة، من خلال توسيع البرامج النشطة للتشغيل لتشمل غير الحاصلين على الشهادات وتدعيم التكوين بالتدرج على نطاق واسع (100 ألف مستفيد سنة 2025)، مع الحفاظ على المناصب في القطاع الفلاحي ومحاربة الهدر المدرسي وإزالة الحواجز التي تحد من انخراط المرأة في سوق العمل.

وعلى صعيد آخر، مكنت الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة، فضلا عن تدابير السياسة النقدية من تقليص هام لمعدل التضخم عبر:

أولاً: ضمان استقرار أسعار المواد الأساسية بغلاف مالي يصل إلى 88 مليار درهم للفترة ما بين 2022 و2024، منها 54 مليار درهم تقريبا لدعم غاز البوتان، و17.5 مليار درهم لدعم السكر، و16.8 مليار درهم لدعم الدقيق الوطني والقمح اللين؛
ثانياً: تخصيص دعم استثنائي لفائدة قطاع النقل بين 2022 - 2024 يقدر ب 8.6 مليار درهم؛

ثالثاً: مكافحة آثار الجفاف على القطاع الفلاحي ب 20 مليار درهم بين 2022 - 2024 و8 ملايين درهم لدعم أثمان الشعير والأعلاف، و4 ملايين درهم لدعم المدخلات الفلاحية من أسمدة وبنذور؛

رابعاً: إقرار وقف استيفاء رسوم الاستيراد، والإعفاء من الضريبة عن القيمة المضافة عند الاستيراد بالنسبة لكمية محدودة من الحيوانات الحية، وبعض المنتجات الفلاحية وذلك برسم سنة 2025؛

خامساً: دعم المكتب الوطني للماء والكهرباء بميزانية إجمالية بلغت 17 مليار درهم خلال الفترة ما بين 2022 - 2025 للحفاظ على استقرار فاتورة استهلاك الكهرباء.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

لقد شكل تكريس أسس الدولة الاجتماعية خيارا سياسيا واستراتيجيا، راهنت عليه الحكومة، ووضعت على رأس أولوياتها منذ بداية هذه الولاية، ليس ذلك لمواجهة الإكراهات المرتبطة بالظرفية الدولية والوطنية فحسب، بل لكون التحول النوعي في النموذج الاجتماعي يشكل تجسيدا فعليا للمشروع المجتمعي الطموح الذي يقوده صاحب الجلالة.

وفي هذا الإطار، عملت الحكومة على تعميم الحماية الاجتماعية، وفق الأجندة والأهداف المحددة لها، عبر تعميم التأمين الإجباري الأساسي عن المرض وبرنامج الدعم الاجتماعي المباشر، وكذلك دعم السكن، حيث بلغ مجموع نفقات ورش تعميم الحماية الاجتماعية سنة 2024، 32 مليار درهم، ويتوقع أن يبلغ 39 مليار درهم سنة 2025، وأزيد من 41 مليار درهم سنة 2026، إضافة إلى توسيع الانخراط في أنظمة التقاعد.

وقد رافق ذلك تنزيل الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية الوطنية وفق رؤية مندمجة تهدف إلى تعزيز فعالية القطاع الصحي، والارتقاء بمستوى الرعاية الطبية على الصعيد الوطني، بما يضمن تغطية صحية أكثر شمولاً ونجاعة، ويعكس إرادة الحكومة بالرفع من كفاءة هذا القطاع الذي ارتفعت ميزانيته من 19.7 مليار درهم سنة 2021 إلى 32.6 مليار درهم سنة 2025، أي بزيادة 65 %.

بالإضافة إلى ذلك كان هناك سعي إلى تنفيذ الإصلاحات التي تدخل في إطار خارطة الطريق لإصلاح التعليم للفترة ما بين 2022 - 2026، التي تجسد التزامات البرنامج الحكومي، وتستمد مرجعيتها من القانون الإطار المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، حيث عملت الحكومة على تعبئة الموارد المالية الضرورية لضمان تنزيل هذا المشروع الشمولي، عبر تخصيص ميزانية إجمالية تتجاوز 85 مليار درهم برسم سنة 2025، مع برمجة تعبئة 9.5 مليار درهم إضافية سنوياً إلى غاية سنة 2027.

وبالموازاة مع ذلك، عملت الحكومة على تفعيل الميثاق الوطني لمأسسة الحوار الاجتماعي وتنفيذ الالتزامات الاجتماعية للحكومة، التي مكنت من إقرار زيادات أجرية مهمة لحوالي 4.250 مليون مواطن، منها 1.250 مليون موظف في القطاع العام، و3 ملايين أجير في القطاع الخاص، بكلفة مالية إجمالية تتجاوز 45 مليار درهم في أفق سنة 2026، وهو ما مكن من الزيادة العامة في الأجور المحددة في مبلغ شهري بقيمة 1000 درهم إضافية صافية على مرحلتين، وكذلك زيادة بنسبة 20 % في الحد الأدنى للأجور في القطاع الفلاحي ($SMAG^2$) وبنسبة 15 % في الحد الأدنى للأجر ($SMIG^3$).

2- Salaire Minimum Agricole Garanti.

3- Salaire Minimum Interprofessionnel Garanti.

ورغم المجهود المالي غير المسبوق الذي كلفه تنزيل مختلف الأوراش الاجتماعية والاقتصادية والإصلاحية الهيكلية التي انخرطت فيها بلادنا، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، فقد حرصت الحكومة منذ بداية هذه الولاية الحكومية على وضع مالميتا العمومية في مسارها الصحيح لاستعادة توازنها وتحقيق الهوامش الميزانية.

السيد الرئيس المحترم؛

حضرات السيدات والسادة؛

لقد مكنت مختلف الإصلاحات التي باشرتها الحكومة من تحسين مختلف المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والمالية.

حيث انتقل معدل المغاربة المشمولين بالتأمين الإجباري عن المرض من 42 % قبل إطلاق هذا الورش المجتمعي الكبير إلى 88 %، إذ تستفيد أزيد من 4 ملايين أسرة أو ما يفوق 11 مليون مواطن من نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض الخاص بالأشخاص غير القادرين على أداء واجبات الاشتراك المسمى «أمو تضامن»، الذي شرعنا فيه، وذلك إلى غاية متم شهر يونيو 2025، وهو ما يتيح لهذه الأسر الاستفادة من مجانية التطبيب والاستشفاء بمختلف المؤسسات الصحية العمومية مستفيدين من نفس سلة الخدمات التي يقدمها «الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي» عند الولوج للعلاج في القطاع الخاص الصحي.

كما تسهر الحكومة على تأمين استدامة هذا النظام عبر التكفل بأداء واجبات اشتراك هذه الأسر بما يناهز 9.5 ملايين درهم سنويا.

من جهة أخرى، بلغ عدد الأسر المستفيدة من نظام الدعم الاجتماعي عند متم شهر أبريل سنة 2025 ما يقارب 4 ملايين أسرة، تضم حوالي 12 مليون مستفيد، منهم 5.5 الملايين طفل، وأزيد من مليون شخص تفوق أعمارهم 60 سنة، وأزيد من 420 ألف أرملة، منها ما يقارب 340 ألف أرملة بدون أطفال، لم تكن تستفيد في السابق من الدعم، ليفوق مجموع الإعانات الممنوحة في إطار هذا النظام 34 مليار درهم منذ انطلاقه.

وعلى المستوى الاقتصادي:

سجل الناتج الداخلي الخام نموا خلال سنة 2024 بنسبة 3.8 % مقابل 3.7 % خلال

لحصرها في سعرين عاديين في أفق سنة 2026 هما 10% و 20%. وأخيرا، إصلاح الضريبة على الدخل في إطار قانون المالية لسنة 2025، الذي عرض عليكم، والذي جاء تنفيذا للالتزامات الحكومية المنصوص عليها في اتفاق أبريل 2024 المتعلق بالحوار الاجتماعي، من أجل تحسين أجور الموظفين وأجور المتقاعدين.

وبفضل هذه الإصلاحات، انتقلت المداخيل الجبائية من حوالي 199 مليار درهم سنة 2020، إلى حوالي 300 مليار درهم سنة 2024، أي بزيادة 100 مليار درهم مابين 2020 و 2024، بمتوسط ارتفاع سنوي للمدخل الضريبي ب 11%، دون رفع للأسعار الضريبية أو زيادة في الضغط الضريبي. كما عرفت الموارد العادية تحسنا كبيرا خلال نفس الفترة بزيادة 143 مليار درهم، مسجلة بذلك نموا متوسطا بنسبة 13%.

وقد مكنت هذه المنجزات من تقليص عجز الميزانية الذي بلغ ناقص 7.1 من الناتج الداخلي الخام في آخر سنة من ولاية الحكومة السابقة. وقد تمكنا من تقليص هذه النسبة إلى 5.5% سنة 2021، ثم إلى 5.4% سنة 2022 رغم الإكراهات الكبيرة التي ميزت هذه السنة، ثم إلى 4.3% سنة 2023. كما واصل عجز الميزانية منحاه التنازلي ليستقر في 3.8% عند نهاية 2024، وهذه السنة إن شاء الله سيصل إلى 3.5%، ويمكن أن يكون أحسن إن شاء الله.

وقد انعكس هذا التوجه إيجابيا على وتيرة تطور معدل المديونية بالنسبة للناتج الداخلي الخام، الذي انتقل من 72.2% سنة 2020 إلى 67.7% سنة 2024.

هذا، وتؤكد الوضعية المالية برسم الأسدس الأول من سنة 2025 على تواصل الدينامية الإيجابية لتحصيل الموارد، حيث أن تنفيذ قانون المالية لسنة 2025 يتم وفق التوقعات بل بوتيرة أفضل مما كان متوقعا، بشكل يتيح لنا ما يكفي من الهوامش لتتزيل الأوراش الملتزم بها ومواصلة تقليص عجز الميزانية إلى 3.5%، وتقليص حجم المديونية إلى ما دون 67% من الناتج الداخلي الخام.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

هذا جانب من المكتسبات ومن المنجزات التي حققتها الحكومة على المستويات المالية والاقتصادية والاجتماعية، في إطار منظور واضح ومسار تنموي تصاعدي، تشهده بلادنا في شتى الأصعدة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله.

وهذا ما يؤكد على الخصوص الخروج الأخير والناجح لبلادنا في السوق المالي

الدولي، وكذا موافقة مجلس إدارة صندوق النقد الدولي على منح المغرب خط ائتمان مرن جديد على سنتين، وهو خط مصمم لمنع وقوع الأزمات (Ligne de Crédit de Garantie) ولا يستعمل إلا في الأزمات. الحمد لله، لم نستعمله، ونتمنى من الله ألا نستعمله مادامت الأمور في منحى إيجابي.

إن هذه الإنجازات لا تعد هدفا في حد ذاتها، وإنما تمثل شرطا أساسيا لمواصلة تنزيل الأوراش الإصلاحية الكبرى، التي تترجم الرؤية الملكية السديدة وتستجيب لانتظارات كل المغاربة.

لقد تحلينا في الحكومة، في جميع الإصلاحات التي قمنا بها في مختلف القطاعات، بالشجاعة السياسية والصبر والنفس الطويل لإنجاحها، لأننا ندرك أنها تشكل منطلق تصورنا الجماعي لمغرب المستقبل ومنطلق التحول الحقيقي لبناء المغرب الذي يضمن المساواة والكرامة والعدالة الاجتماعية لكل الفئات. المغرب الذي لا مجال فيه للتراجع عن المكتسبات المحققة، المغرب الذي يضمن تموقعا أفضل في محيطه الإقليمي، المغرب الذي يؤمن بالانتقال إلى أفق أوسع من التقدم والازدهار، المغرب الذي يضمن نجاح مختلف الأوراش الاقتصادية والاجتماعية التي نسهر على استدامتها.

وإن الحكومة لعازمة على ترصيد هذه المكتسبات ومواصلة تعبئة التمويلات الضرورية لكل الأوراش التي انخرطت فيها بلادنا، تحت القيادة النيرة لجلالة الملك، حفظه الله، وذلك وفق نفس التصور المبني على التوازن بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والتوفيق الأمثل بين الطموحات والإمكانيات، بما يضمن استدامة توازن ماليتنا العمومية.

هذا هو الرهان الحقيقي الذي آمننا به وأخذناه على عاتقنا، احتراما لالتزاماتنا واختياراتنا السياسية في أبعادها الاستراتيجية، التي تتجاوز كل الحسابات السياسية الظرفية، في اتجاه تحقيق مختلف أهداف مغرب المستقبل، الذي يريده جلالته الملك محمد السادس نصره الله، لبلده وشعبه الوفي.

والسلام عليكم ورحمة الله.

**تعقيبات
الفرق والمجموعات البرلمانية وأعضاء المجلس
غير المنتسبين**

تعقيب المستشار السيد المصطفى الدحماني عن فريق التجمع الوطني للأحرار

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يتجدد موعدنا الدستوري المخصص للمساءلة الشهرية لرئيس الحكومة، الذي اختير له من المواضيع «الحصيلة الاقتصادية والمالية وأثرها على دينامية الاستثمار والتشغيل ببلادنا»، وهو اختيار لم يكن بمحض الصدفة ولا ترفا في النقاش أو مسألة تتعلق بقضية ثانوية يتم تناولها في الوقت الثالث من زمن السياسية.

هذا الاختيار ينبع أساسا من حرصنا الشديد على التجاوب مع القضايا الراهنة للمواطن وانشغالاته وانتظاراته، كما يأتي انسجاما مع التراكم الايجابي للحكومة في مجالات عدة، اقتصادية واجتماعية، تنفيذيا للتعليمات المولوية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وتكريسا لروح الالتزام والوفاء بالتعهدات التعاقدية مع المواطن المدرجة في البرنامج الحكومي.

فالأکید، أن ما دفع الحكومة إلى التجاوب السريع مع هذا الموضوع، مسعاها إلى الإضاءة على القضايا المجتمعية الراهنة من نافذة التواصل المؤسساتي، عبر نقاش بناء لجرد المنجزات واستشراف الأولويات.

السيد الرئيس المحترم؛

إن الحصيلة الاقتصادية والاجتماعية والمالية التي حققتها الحكومة من خلال المؤشرات الواقعية التي بسطتموها في عرضكم، نعتبرها إجابة شافية وكافية على خطاب التشكيك وعدم الموضوعية الذي يتسم بعدم الانضباط لقواعد الخطاب السياسي الجاد، ويتم تسويقه للأسف بمنطق التبخيس والتهئيس.

وإذا كان من الطبيعي أن تشكل هاته المؤسسة الدستورية منذ إحداثها فضاء أرحب للنقاش، فإن الالتزام بقواعد اللباقة السياسية التي تراكمت عبر الممارسة البرلمانية الحققة، يقتضي اعتماد خطاب منضبط يتأسس على النقد البناء في إطار نقاش هادف ومسؤول يطمح للمساهمة الجماعية في الجهود المبذولة لتجاوز الإكراهات التي ماتزال تعترض تقدم بلادنا في مسار التنمية بالمستوى الذي يطمح إليه المواطنين والمواطنون ويطمح إليه جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

إن الجرأة والمسؤولية السياسية، تقتضي الإقرار والاعتراف بالمنجز وربطه بسياقين وطني ودولي، يفرضان تحديات صعبة، فبقياس الزمن الحكومي وحجم المنجزات وحدة الإكراهات، لا يمكن إلا أن نهني الحكومة على نجاحها في تنزيل أورش اجتماعية واقتصادية مؤسسة للدولة الاجتماعية، باعتبارها خيارا ملكيا استراتيجيا لبناء مغرب الغد.

فما من منصف ينكر ما أنجزته الحكومة في قطاع الصحة، لجعلها في مستوى تطلعات وانتظارات المواطنين، تنفيذًا للتعليمات المولوية السامية. حيث ناهزت ميزانية تأهيل المنظومة الصحية 32 مليار درهم، بمجهود مهم ارتكز على البنيات التحتية الصحية والعنصر البشري وحكامه القطاع. وما من عادل يجحد ما بذلته الحكومة في سبيل الارتقاء بالتعليم العمومي بمختلف مستوياته، وفق منهجية ثلاثية الاستهداف، تقوم على خلق مدرسة عمومية صانعة للتميز، حاضنة للعلم والتعلم، وتضمن للأستاذ ظروف عمل محفزة وملائمة، كما تمكن التلميذ من تملك المعرفة، دون أن ننسى مكتسبات الحوار الاجتماعي وسائر القطاعات الحكومية الأخرى.

ولا موضوعية في القول، إن لم نعترف للحكومة بعملها المتميز وأدائها الجيد، تنفيذًا لتعليمات جلالة الملك حفظه الله لتنزيل برنامجي دعم السكن والدعم الاجتماعي، وفي مواجهة مخلفات الجائحة وزلزال الحوز والفيضانات وتداعيات الجفاف والإجهاد المائي وغيرها من العوامل الخارجية التي لم تجعل منها ذريعة لترتكب إلى منطقة الجمود المريحة والتراجع عن التزاماتها.

هي برامج حكومية ارتكزت على دعم الأسرة، باعتبارها النواة الأساسية للمجتمع وحاضنة لقيم الهوية الوطنية والخصوصية المغربية.

مهمة اتخذتها الحكومة، جمعت بين التحكم في مسار عجز الميزانية العامة وخفض حجم المديونية، إضافة إلى تطور المداخيل. كما تجيب عنه الإشادة والاعتراف بنجاحة مسارنا التنموي واستقرارنا المالي من لدن مؤسسات مالية دولية وإقليمية مختصة، وإجماعها على الثقة في مستقبل السياسة الاقتصادية والمالية لبلادنا، تحت القيادة الحكيمة لجلالة الملك نصره الله.

ولم تكن هذه المكانة سهلة المنال، لولا وجود بيئة حاضنة ومحفزة توفرت بفعل إرادة ملكية قوية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، في تدشين عهد جديد مبني على تحقيق الرخاء الاجتماعي والاقتصادي، وأبدعت الحكومة في خلقها عبر تدابير وإجراءات مهمة، جاءت مفصلة في عرضكم، السيد رئيس الحكومة المحترم.

ففي اعتقادنا، شكل اعتماد ميثاق الاستثمار الجديد جوهر الإقلاع الاقتصادي الذي تعرفه بلادنا، حيث تجاوزت مطبات شكلت عائقا كبيرا أمام الارتقاء الاقتصادي، خاصة ما يتعلق منها بالتفاوتات المجالية وعدم توجيه الاستثمار نحو القطاعات الواعدة.

ولضمان التنزيل الأمثل لهذا الميثاق، كان من اللازم اتخاذ تدابير مواكبة، كإصلاح الإدارة وتبسيط المساطر واللاتمركز الإداري، والرفع من فعالية المراكز الجهوية للاستثمار، وتعزيز الاستقرار الضريبي، وتحسين مناخ الأعمال، وتجويد منظومة الصفقات العمومية، وتحسين آجال الأداء، الشيء الذي يفسر الارتفاع المهم الذي عرفته المقاولات الصناعية، خاصة في القطاعات الواعدة كالطاقات المتجددة وصناعة السيارات والطيران والصناعة الغذائية وصناعة الأدوية وغيرها من القطاعات ذات الأولوية.

وسيرا على هذا التوجه، توجت جهود الحكومة إلى حدود اللحظة بالمصادقة على أزيد من 275 مشروع استثماري مندرجة في إطار نظام الدعم الأساسي للاستثمار، بقيمة استثمارات تتجاوز 393 مليار درهم، مما سيوفر أزيد من 195 ألف فرصة عمل.

فمما لا شك فيه، أن هذه الحصيلة المهمة، شكل الاستثمار العمومي أحد روافدها الأساسية، حيث رفعت الحكومة من الميزانية المخصصة للاستثمار العمومي لتنتقل من 245 مليار درهم سنة 2022 إلى 340 مليار درهم سنة 2025، الشيء الذي

يفسر الثورة التنموية الكبيرة التي تعرفها بلادنا، بقيادة جلالة الملك، في مجال تطوير وتقوية البنيات التحتية، عبر مشاريع مهمة، خاصة تلك المرتبطة بتحسين شبكة الطرق والطرق السيارة وتطوير وتوسيع النقل السككي لتسهيل الحركة وتعزيز النقل في المملكة، وتطوير وتأهيل الموانئ والمطارات وإحداث مناطق حديثة للتسريع الصناعي والمناطق الصناعية ومناطق الأنشطة الاقتصادية والتجارية.

السيد الرئيس المحترم؛

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

لقد شكلت التدابير المتخذة مجتمعة حافزا مهما لتحقيق النمو الاقتصادي الذي تجاوزت نسبته 4.8 % خلال الفصل الأول من هذه السنة، وهو ما شكل معطى أساسيا في تقليص نسبة البطالة، عبر خلق حوالي 351 ألف منصب شغل في الأنشطة غير الفلاحية.

كما نستبشر خيرا بما حملته الإحصائيات الأخيرة للمندوبية السامية للتخطيط، وخاصة ما يتعلق بآفاق النمو للفصل الثالث من عام 2025، حيث سيواصل الطلب الداخلي دعمه للنمو الاقتصادي، ليبليغ 6.6 نقاط.

وبالنظر إلى دينامية الانتعاش التي انطلقت منذ نهاية عام 2024، يتوقع أن يستمر تعافي الاستثمار والاستهلاك خلال الفصل الثالث من عام 2025، مما سيعزز الأنشطة غير الفلاحية بنسبة 4.2 % على أساس سنوي، مقابل 4.4 % خلال الفصل السابق، الأمر الذي يدحض الخطابات التيئيسية بشأن القدرة الشرائية للمواطن.

وفي اعتقادنا، لن يتأتى هذا المبتغى دون تضافر جهود جميع المتدخلين بالقطاعين العام والخاص، بما يضمن التقائية تدخلاتهم وانسجامها لإنعاش التشغيل، تماشيا مع التوجه الحكومي لإنجاح خارطة طريق قطاع التشغيل، التي عبأت لها الحكومة غلafa ماليا يقدر بحوالي 15 مليار درهم لتعزيز دينامية التشغيل والحد من البطالة.

كما ينبغي استثمار هذا التراكم الإيجابي للحصيلة الاقتصادية والمالية لعمل الحكومة وما خلقتة من فرص للاستثمار والتشغيل لكسب الرهان نحو الرفع من طموحاتنا لتحقيق المزيد من الارتقاء بنموذجنا الاجتماعي والاقتصادي، خاصة وأن ما كان بالأمس يشكل حلما أصبح حقيقة نعيشها اليوم، بفعل إرادة ملكية قوية وحكمة

متبصرة لبناء حاضر الوطن، وتأمين مستقبله، عبر تنزيل سليم لأوراش ملكية تنمية كبرى مؤسسة للخيار الملكي الاستراتيجي للدولة الاجتماعية.

ولنا اليقين، السيد رئيس الحكومة المحترم، بأنكم ستواصلون العمل بنفس منسوب الأداء المرتفع، بما يتماشى مع هذا التوجه، خاصة وأن بلادنا مقبلة على تنظيم تظاهرات قارية وعالمية كبرى، وسنعمل من مسؤوليتنا البرلمانية داخل الأغلبية بالتزامنا الجماعي إلى المساهمة في كسب رهانات مغرب الغد، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

والله ولي التوفيق

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

تعقيب المستشار السيد عبد الكريم الهمس رئيس فريق الأصالة والمعاصرة

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس المحترم؛

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين خلال هذه الجلسة الدستورية الهامة، التي يخصصها مجلسنا الموقر لمناقشة موضوع «الحصيلة الاقتصادية والمالية وأثرها على دينامية الاستثمار والتشغيل ببلادنا».

واسمحوا لي، السيد رئيس الحكومة، في البداية أن ننطلق من إبراز أوجه الحصيلة الاقتصادية والمالية الإيجابية للحكومة، لنبين للجميع أثرها الإيجابي على دينامية الاستثمار والتشغيل ببلادنا، معرجين في الأخير على بعض التوصيات التي نراها ضرورية لتطوير المنجز الهام الذي بين أيدينا.

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

لا يسعنا في فريق الأصالة والمعاصرة سوى الإشادة بالنتائج الاقتصادية والمالية الباهرة التي حققتها الحكومة، رغم الظرفية الدولية والمناخية الصعبة، التي تسلمت في ظلها المسؤولية، ففوة النتائج لا يعكسها تصاعد الأرقام المالية والمؤشرات الاقتصادية سنة بعد أخرى فقط، بل تجسدها كذلك واقعية الأرقام والقرضيات التي تنطلق منها الحكومة للاشتغال، مثل سعيها لتحقيق معدل نمو حددته في قانون المالية لهذه السنة في 4.6%. وبالفعل خلال الفصل الأول من هذه السنة، تجاوزت الحكومة هذا المعدل لتحقيق معدل نمو وصل حاليا 4.8%، مما يعكس وبالملموس، حجم النتائج الباهرة التي تحققت الحكومة والتي لن يخفيها لغط المزايدات السياسية أو الشعبية الرخيصة.

السيد الرئيس المحترم؛

لقد لعب قطاع السكنى دورا أساسيا في تحريك عجلة الاقتصاد، وفي خلق فرص الشغل، تجسدها الأرقام المالية والمؤشرات الاقتصادية المسجلة في مختلف المجالات المرتبطة بقطاع البناء، بفضل السياسة الشجاعة التي اعتمدت في هذا القطاع، هذا طبعا دون الحديث عن نتائجها الاجتماعية المجسدة في استفادة عشرات الآلاف من المواطنين والمواطنات، أي أزيد من 55 ألف مستفيد من دعم مالي مباشر على اقتناء السكن، منهم حوالي 3 آلاف من العالم القروي، علما أن الوزارة تعتزم عبر مؤسسة «ال عمران» خلق أزيد من 147 ألف وحدة سكنية في أفق 2028، لا سيما في المراكز القروية الصاعدة والناشئة، مما يجسد العناية الحقيقية بالعالم القروي واستفادته لأول مرة من برامج وزارة السكنى.

وأما الأرقام المالية المسجلة في الحوار الاجتماعي في عهد هذه الحكومة الحالية، فهي حقيقة ناطقة بنفسها، ساطعة في رصد أزيد من 17 مليار درهم لنساء ورجال التربية الوطنية، وأزيد من 2 مليار درهم للتعليم العالي، وأزيد من 3.5 مليار درهم لقطاع الصحة.

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

من موقع أهمية الاستثمار العمومي والخاص في خلق فرص الشغل، نشتمن حرص الحكومة على زيادات متتالية في ميزانيات الاستثمار، حتى بلغت اليوم 340 مليار درهم، في مشاريع استراتيجية مرتبطة بالماء وبتهيئة البنية التحتية الرياضية، والسياحية والطرقية والفندقية وغيرها.

ومن منطلق ألا تطور مالي واقتصادي بدون إرادة سياسية إصلاحية حقيقية، فإننا نشتمن رفع الحكومة لحصة الجماعات المحلية من 30 إلى 32 % من الضريبة على القيمة المضافة، وذلك لتمكين هذه الجماعات من القيام بمهامها وتحقيق أهدافها التنموية، ولا سيما مجابهة الإجهاد المائي ومحاربة التفاوتات المجالية.

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

لا يسعنا الوقت للوقوف عند جميع المؤشرات المالية والاقتصادية التي حققتها الحكومة الحالية والتي هي جد هامة، وانعكست بشكل مباشر على التشغيل، حيث تؤكد التقارير الرسمية أن معدل البطالة خلال النصف الأول لهذه السنة عرف تراجعا

بناقص 0.4 على المستوى الوطني، وفي المقابل زادت فرص الشغل، لا سيما في القطاعات غير الفلاحية، حيث بلغت 351 ألف منصب شغل، بثلاثة أضعاف مقارنة مع ما تحقق خلال نفس الفترة من السنة الماضية.

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

في الحقيقة ما كان لهذه الحصيلة الإيجابية أن تتحقق لولا الكفاءة السياسية للحكومة، ولولا انسجام مكوناتها السياسية وتحليلها بالمسؤولية، ولولا الانضباط العالي لمكوناتها البرلمانية التي عبرت عن ممارسة دستورية وسياسية راقية، توازي بين احترام اختصاصاتها الدستورية المستقلة، دفاعا عن مصالح الأمة، وبين المناصرة الإيجابية المسؤولة لقرارات الحكومة، مما أسهم ولا يزال في تحقيق النتائج الهامة لفائدة الوطن أولا وأخيرا.

لذلك، ومن هذه المنطلقات والمبادئ الوطنية الصادقة التي توطر عملنا في الفريق وفي حزب الأصالة والمعاصرة، نقول لكم بمسؤولية: إن الدفع باقتصاد بلادنا نحو النجاعة، ووقع إيجابي أكبر على التشغيل يتطلب ما يلي:

أولاً: لا بد من مواجهة العراقيل التي يعانيتها الاستثمار العام والخاص من طرف الأبنك والعقليات الإدارية البيروقراطية، وكذلك التحكم من طرف بعض النافذين، مما يتطلب تسريعا في تبسيط المساطر، وصرامة في تنزيل الإصلاحات على أرض الواقع؛

ثانياً: لا بد من خطوة شجاعة لدمج الاقتصاد غير المهيكل في نسيج الاقتصاد الوطني، والاستفادة من الإمكانيات المالية الواعدة التي يضيعها على خزينة الدولة، وللحد من مسه بمبدأ العدالة الضريبية؛

ثالثاً: عانى العالم القروي كثيرا في السنوات الأخيرة بسبب الجفاف، ودفعت معه المرأة القروية ثمنا باهظا، وسبق أن دعوناكم في الجلسة السابقة إلى ضرورة التفكير في تدابير استثنائية للتخفيف من معاناتها. وهنا نشمن تجاوبكم مع مطلبنا هذا، الذي تجلى في مخرجات جلسة العمل التي عقدتموها الثلاثاء الماضي حول خارطة التشغيل الجديدة، وتأكيدكم خلال هذا اللقاء على ضرورة تحفيز التشغيل في العالم القروي وتمكين النساء وتسهيل ولوجهن للعمل، داعين إلى تنزيل محكم لكل ذلك في أقرب وقت؛

رابعاً: نثمن جهود الحكومة في مجال الرقمنة، إلا أن فرضها لمعاملات رقمية جديدة داخل بعض الإدارات العمومية، أحدث صعوبات واحتقانا في العلاقة بين هذه الإدارات والمرتفقين، لا سيما الأميين وكبار السن، مما يتطلب ضرورة التشجيع على تنظيم مهن خدماتية وسيطة جديدة بين الإدارة والمواطنين، للتخفيف من هذا الاحتقان وخلق فرص جديدة لتشغيل الشباب العاطل؛

خامساً: إن خطة التشغيل الجديدة خطة واعدة، تتطلب عدالة مجالية، وحكامة صارمة، وشفافية حقيقية في التنزيل، وتتطلب وفاء تاماً من القطاع الخاص لكافة التزاماته، وألا يجعلها مطية لاستغلال اليد العاملة تحت غطاء هذه الخطة؛

سادساً: لا بد من العناية بالمقاولات الصغيرة والصغيرة جداً، والتي تشكل أزيد من 93 % من حجم المقاولات، ونؤكد أن نجاحها هو النجاح الحقيقي للاستثمار الوطني الشعبي، الذي ينمي الاقتصاد ويخدم أكبر قدر من المواطنين والمواطنات، بدل دعم بعض الاستثمارات التي تخدم مصالح فئات محدودة جداً؛

سابعاً: إن قطاع الأوراش العمومية والبناء يعرف انتعاشاً ملحوظاً، الأمر الذي حرك مختلف المهن والحرف المرتبطة به، لكن الصدمة كانت في النقص الحاد في اليد العاملة المهنية المتخصصة، بل أصبحت بعض الأوراش الكبرى تعيش أزمة حقيقية حالياً بسبب عدم إيجاد اليد العاملة المتخصصة، مما يتطلب تركيزاً قوياً على التكوين بالتدرج، واستهدافاً أكبر للفئات غير المتعلمة.

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

نقدم إليكم هذه التوصيات بمسؤولية وغيره وطنية عالية، دون أن نلتفت للشعوبيين، الذين يحاولون عبثاً الركوب عليها لإيهام بعض الناس، وليس كل الناس، بوجود شرخ في صرح الانسجام الحكومي، ونحن على يقين تام بأن الحكومة ستتفاعل معها بالمسؤولية المعهودة فيها، خدمة لاقتصادنا ولشعبنا وبلادنا عموماً، تحت القيادة الحكيمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تعقيب المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس؛

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

السيدات والسادة أعضاء الحكومة؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشكل النهوض بالمجال الاقتصادي والمالي أحد المداخل الأساسية لتحقيق التنمية، بحيث تمكن قراءة المؤشرات المالية والاقتصادية من استخلاص تصور عام حول طبيعة التحولات التي تعيشها الدول ومدى فعالية السياسات والبرامج العمومية في بلوغ الأهداف المرسومة.

فعندما نتحدث اليوم، السيد رئيس الحكومة المحترم، حضرات السيدات والسادة، عن المؤشرات الاقتصادية والمالية، بغاية قراءتها بشكل منصف بدون جمود ولا جحود، لا يمكن لنا أن نكون منصفين في الحديث دون الوقوف على مجموعة من العناصر المركزية، أولها التغيرات المناخية وتداعياتها البيئية، ثانيها هيمنة واقع جيوسياسي عالمي وإقليمي غير مستقر.

تضافر هذه العناصر، السيد رئيس الحكومة، يشكل اختبارا مهما لمدى مناعة خياراتنا الاقتصادية ومدى قدرتنا على إبداع سياسات فاعلة، كل ذلك في سياق نطمح من خلاله أن نجعل من بلادنا نموذجا تنمويا صاعدا.

لقد حققت بلادنا تراكمات إيجابية مهمة أطرتها السياسات الإرادية في مجال الأوراش الكبرى للبنية التحتية والإستراتيجيات القطاعية والسعي المتواتر للاندماج في سلاسل الإنتاج والخدمات العالمية، إضافة إلى التطوير المتواصل لمناخ الأعمال وتحديث أنماط التدبير.

هذا الجهد التتموي، السيد رئيس الحكومة، حضرات السيدات والسادة المستشارون، لم ينحصر عند هذا الحد وأهمل باقي المجالات، فسقف الطموح الاقتصادي والمالي لا يقابله إلا طموح الأوراش الاجتماعية الكبرى، والحرص على الأمن المائي وتعزيز السيادة الطاقية والغذائية.

وفي هذا الإطار، أستحضر ما جاء في الخطاب الملكي لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، بمناسبة عيد العرش المجيد بتاريخ 29 يوليوز 2024، إذ يقول: «إن ما حققناه يعطينا الثقة في الذات والأمل في المستقبل، إلا أن التحديات التي تواجه بلادنا تحتاج إلى المزيد من الجهد واليقظة وإبداع الحلول والحكمة في التدبير»، انتهى كلام صاحب الجلالة.

من أبرز هذه التحديات، السادة الأفاضل، تحديين أساسيين متداخلين ومتراپطين بشكل كبير التحدي الأول يتعلق بالاستثمار؛ والتحدي الثاني يتعلق بإحداث فرص شغل مستدامة، وهذا موضوعنا اليوم.

فبالنسبة للتحدي الأول، السيد رئيس الحكومة المحترم، المرتبط بالاستثمار، أكيد أننا نتابع بارتياح كبير الوتيرة المهمة لتتابع انعقاد اللجنة الوطنية للاستثمار برئاستكم، والتي تؤكد الدينامية الجد إيجابية للاستثمارات ببلادنا في سياق يتطلع لتطوير مناخ الأعمال، وتعزيز جاذبية المغرب كموطن للاستثمار المربح.

إن شعارنا في هذا المجال يجب أن يصبح «لنحول التحديات إلى فرص»، فرص حقيقية للاستثمار، فرص حقيقية للثقة، فرص حقيقية للتنافسية، فرص حقيقية للحكامة الإدارية والمالية، فرص حقيقية لإنتاج الكفاءات وتوطين الخبرات.

إن بلادنا تتوفر على عناصر قوة مهمة، مقارنة مع دول أخرى في المنطقة أو في القارة، يجب تعزيز استثمارها لتقوية إشعاع المغرب كوجهة للاستثمار، أبرزها الاستقرار السياسي والمؤسسي، وموقع المغرب، ومجموعة من الاتفاقيات التجارية التي وقعها المغرب، واحترافية النظام الإداري، ومصداقية نظام التدبير المالي والبنكي، وترسانة من آليات دعم ومواكبة الاستثمار الخاص الوطني والدولي وغيرها من العناصر الإيجابية.

ملاحظة أخرى أساسية هو أن بعد العدالة المجالية يجب أن يشكل أحد الموجهات للاستثمار ببلادنا، وهو الأمر الذي تعزز بشكل كبير خلال هذه الحكومة، وخير مثال

للأسر وفي دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها بلادنا.
غير أن واقع البطالة في صفوف الشباب والنساء خاصة، يعد من أبرز التحديات المطروحة أمامنا جميعا.

نعم، أقول جميعا، لأن مواجهة البطالة تتطلب تضافر كل القوى الحية ببلادنا، تتطلب تعبئة كل الإمكانيات والطاقات، تتطلب عملا بالليل والنهار.
نحتاج إلى تعبئة شاملة وعابرة للقطاعات مع ضرورة اعتماد آليات للحكامة تضمن الالتقائية؛

نحتاج إلى تعزيز التنسيق الأفقي الفعال بين مختلف المتدخلين مركزيا ومجاليا؛
نحتاج إلى تحفيز كل من القطاع العام والقطاع الخاص وكذلك الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من أجل تطوير استثماراتهم خاصة في المجالات المحدثثة لفرص شغل مستدامة وذات جودة.

لا يختلف اثنان، أن هناك مجهودا محترما تقوده الحكومة، لا تخطئه عيون الخبراء ومضامين التقارير الوطنية والدولية، لكن لا يجب أن نستكين للغة الحصيلة، بقدر ما نعمل بلا كلل ولا ملل لتحقيق نهضة تنموية وطنية مستدامة، وأن نعمل بلا كلل ولا ملل من أجل كرامة المواطن ورفعته الوطن.

نسأل الله التوفيق والسداد.
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

تعقيب المستشار السيد نبيل اليزيدي عن الفريق الحركي

السيد الرئيس؛

السيد رئيس الحكومة؛

السيدات والسادة الوزراء؛

السيدات والسادات المستشارون؛

إن الأرقام التي قدمتموها، السيد رئيس الحكومة، تعكس حصيلة إيجابية، ولكن بالمقابل هناك أرقام أخرى تفند ما جاء في عرضكم، لأنه ببساطة المعيار الرقمي لا يمكن أن يكون أساسا كافيا لتقييم السياسات الاقتصادية والمالية، لأنه لا يعكس الواقع الاجتماعي على مستوى عيش المواطن، ولأن تدبير الدولة لا يمكن أن يكون تدييرا مقاولاتيا، لأن الدولة لها رهاناتها التي لا ترتبط بمنطق الربح والخسارة.

السياسة الاقتصادية والمالية، السيد رئيس الحكومة، الناجحة تقاس بمدى القدرة على تحقيق العدالة المجالية والاجتماعية، بمدى القدرة على محاربة الفقر والهشاشة، بمدى القدرة على الرفع من مستوى المؤسسات وشفافيتها، والأکید أن هذه الأبعاد لا يمكن أن تختزل في رقم.

منذ سنوات، السيد رئيس الحكومة، جئتم إلى هذه المؤسسة وقدمتم برنامجكم الحكومي، وهذا البرنامج لا يمكن أن نعتبره مجرد ممارسة سياسية عرفية، بل ممارسة دستورية لها بعدين:

الأول قانوني، لأن التصويت بالإيجاب على برنامجكم الحكومي، منحكم الشرعية القانونية؛

والثاني سياسي، لأن هذه الشرعية التي منحتموها لكم هذه المؤسسة ترتب عليها عقد اجتماعي بينكم وبين المواطن، التزمتم فيه بتحفيز الاقتصاد الوطني لفائدة التشغيل، التزمتم برفع الهشاشة والفقر، التزمتم بمحاربة البطالة، التزمتم بتحقيق العدالة المجالية والاجتماعية.

وعندما نقيم الحصيلة الاقتصادية، نتساءل هل امتثلتم فعلا لمقتضيات هذا العقد؟

على المستوى المؤسسي أو القانوني، السيد رئيس الحكومة، جئتم بالقانون الإطار المتعلق بالاستثمار، وأسرعتم في إخراج القوانين التطبيقية المتعلقة بالمشاريع الكبرى والمشاريع الاستثمارية، لتمكين المقاولات الكبرى من الدعم وأهملت المقاولات المتوسطة والصغرى التي تشكل ما يزيد عن 90% من النسيج المقاولاتي، ولم تخرجوا النصوص التطبيقية المتعلقة بهما إلا منذ أسبوع، في 3 يوليوز 2025 .

على نفس المستوى، وفي ما يخص مرسوم الصفقات العمومية، جئتم بمجموعة من الإيجابيات الصورية، هذه الإيجابيات التي مكنت المقاولات الصغرى والمتوسطة من 20% من هذه الصفقات، ولكن عندما نرجع إلى القانون رقم 53.00، السيد رئيس الحكومة، الذي يعرف المقاولات الصغرى والمتوسطة، نجده ينص على أن هذه المقاولات هي تلك التي تشغل على الأكثر 200 شخص، وتسجل رقم معاملات مالية خالي من الضرائب قدره 7.5 مليار، أو سنوي قدره 5 مليار. وأتساءل معكم، السيد رئيس الحكومة، عن عدد المقاولات التي يمكن أن تسجل هذا الرقم للاستفادة من إيجابيات مرسوم الصفقات العمومية.

على المستوى الاقتصادي، فقدنا، السيد رئيس الحكومة، السيادة الوطنية في كثير من المنتجات التي كنا نتمتع فيها بالاكتمال الذاتي، وأصبحنا مضطرين للاستيراد من أجل دعم السوق الداخلي. لا زلنا على المستوى الاقتصادي، نعتمد في ما يسمى بالاقتصاديات أو بأدبيات الاقتصاد، أو باقتصاد السماء، لا زلنا نعتمد في إنجاز الميزانية، على القدر المناخي، بل تجاوز الأمر أن تصبح سياسة التشغيل رهينة بالمطر، وهذا ظهر من خلال المنشور الذي وقعتموه والمتعلق بخارطة الطريق 2030، والذي ربطتم فيه السيد رئيس الحكومة، تقليص معدلات البطالة وتفعيل التشغيل بالتساقطات المطرية.

حقيقة، السيد رئيس الحكومة، أن المغرب أصبح وجهة مفضلة لكثير من الشركات الأجنبية، وأصبحنا نموذجاً في مجموعة من الصناعات كصناعة السيارات. لا نزايد عليكم، ولكن أين استقرت هذه الشركات؟ استقرت بالمدن الكبرى، أو بعبارة أدق بالمدن المونديالية، وأصبحت اليوم الهوة بين مختلف مناطق المغرب تتسع، وأصبحنا، السيد رئيس الحكومة، على شفا حفرة من تكريس مصطلح استعماري للمغرب النافع والمغرب غير النافع.

تعقيب المستشارة السيدة فتيحة خورتال عن فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

لي عظيم الشرف أن أتناول الكلمة، باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، في هذه الجلسة الدستورية المخصصة لموضوع «الحصيلة الاقتصادية والمالية وأثرها على دينامية الاستثمار والتشغيل ببلادنا».

بداية، لا يمكننا إلا أن نجدد اعتزازنا بالديناميات الإصلاحية والتنمية التي تعرفها بلادنا، بقيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي مكنت بلادنا من تبوأ مكانة مرموقة ما بين بلدان المعمور.

كما يهمننا اليوم في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أن نؤكد أن الحملات المنجحة التي تستهدف بلادنا لن تشيها عن مواصلة إنجازاتها التنموية وانتصاراتها الدبلوماسية ذات الصلة بقضية الوحدة الترابية، ولن تزيد الشعب المغربي إلا اعتزازا وافتخارا بمؤسساته الوطنية.

إن الحصيلة الاقتصادية والمالية للحكومة تتحدث عن نفسها، وهي حصيلة كما أشركتم، السيد رئيس الحكومة المحترم، جد إيجابية وتؤكد الفعالية والنجاعة التي وسمت تدبيركم للشأن العام، رغم محاولات التشويش والتضليل الذي تقوم به بعض الأطراف سامحها الله.

غير أن أهم ما يميز هذه الحصيلة الاقتصادية والمالية المتميزة هو كونها تمت بالموازاة مع حصيلة اجتماعية متميزة كان عنوانها البارز هو «توطيد دعائم الدولة الاجتماعية».

مجال التشغيل، ندعو إلى الإسراع في تنزيلها بغية مساعدة الشباب المغربي على إيجاد فرص شغل تضمن لهم الكرامة والعيش الكريم.

بالنسبة لنا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، فإننا إذ نشتمن كل ما تم القيام به لصالح الشغيلة المغربية، ندعو إلى الاستمرار في تنفيذ مخرجات الحوار الاجتماعي، ولا سيما ما يتعلق بحماية الحريات النقابية وإخراج قانون النقابات إلى حيز الوجود، هذا ناهيك عن الحاجة المستعجلة إلى إصلاح تشريعات العمل بما يكفل حقوق الأجراء.

كل ما نتمناه اليوم، ونحن نسجل بكل إيجابية ما أعلن عنه مكتب الصرف مؤخرا بخصوص صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية، الذي سجل ارتفاعا بنسبة 63.6% خلال الفصل الأول من هذه السنة، أن ينعكس ما حققته بلادنا من أشواط مهمة في جلب الاستثمار بشكل إيجابي على الشغيلة وعلى واقع التشغيل في بلادنا، عبر إحداث مناصب شغل جديدة والحفاظ على مناصب الشغل القائمة ومواجهة الهشاشة في مختلف مجالات العمل.

إن تشجيع الاستثمار والرفع منه مهم للاقتصاد الوطني، ومهم من أجل خلق فرص الشغل، بيد أن الأهم هو أن نضع الضوابط اللازمة كي نضمن حقوق العمال والعاملات بما يكفل فعلا مقومات العدالة الاجتماعية.

وقفنا الله جميعا لما فيه خير البلاد والعباد، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة،
محمد السادس نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

المغريبات بالزواج، يجب أن تعرف أسباب المشاكل التي خلفتموها وراءكم. لقد وصلنا لهذا العزوف عن الزواج، وهذه النسبة غير المسبوقة من الطلاق، لأن المواطن المغربي حاليا بالكاد يتحمل مسؤولية نفسه، وسأقول لك السي ابن كيران، بهدوء وعن حب، فلتهتم بنفسك، وبأمورك الخاصة، اذهب للحج، ارتاح، ودع الآخرين يعملون.

وشكرا.

تعقيب المستشار السيد محمد يوسف العلوي رئيس فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس المحترم؛

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

اسمحوا لي في البداية أن أنوه بالحصيلة الاقتصادية والمالية التي قدّمتموها،
مُعزّزة بأرقام إيجابية لا يُمكن إنكارها أو التّقيُّص من أهميتها، وذلك بفضل المبادرات
والبرامج الاقتصادية الطموحة التي أطلقتها بلادنا طبقا للتوجيهات الملكية السامية
لصاحب الجلالة حفظه الله، هاتِه الإصلاحات والمنجّزات والأرقام، ليست تصريحا
فحسب، بل نلّمسها على أرض الواقع من خلال:

- ✓ إطلاق برنامج المدرسة الرائدة كإحدى الركائز الأساسية في خارطة الطريق -2022
2026؛
- ✓ التّطوُّر الملموس للبنية التحتية الصحية من مراكز استشفاء جامعية (CHU⁴)
ومستشفيات ومراكز صحية بمختلف المدن والقرى المغربية؛
- ✓ تطوُّر وتوسيع شبكة الطُّرُق السّيّارة؛
- ✓ توسيع شبكة القطار فائق السرعة (TGV⁵)؛
- ✓ تطوُّر البنية التّحتية الخاصة بالموانئ في الناظور والداخلة، وتوسيع ميناء طنجة
المتوسط الذي أصبح رائدا على المستوى الدولي؛
- ✓ تطوُّر البنية السياحية ببلادنا لجعل السياحة أحد مُحركّات التنمية الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية؛
- ✓ الرّبط بين الأحواض المائية التي أنجزت في وقت قياسي.

4 - Centre Hospitalier Universitaire.

5 - Train à Grande Vitesse.

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

يَلْعَبُ ميثاق الاستثمار دوراً مُحَفِّزاً بِالْأهمية، فالأرقام الأولية تَتَحَدَّثُ عن نَفْسِهَا، خاصة المصادقة على أكثر من 365 مشروعاً، باستثمارات مرتقبة تصل إلى 326 مليار درهم، مع خلق 150 ألف فرصة شغل مباشرة، بالإضافة إلى التفعيل الكامل لصندوق محمد السادس للاستثمار.

كما يُعَدُّ الاستثمار في القطاع الفلاحي من أهم الإجراءات التي جاء بها كل من بَرْنَامَجِي «المغرب الأخضر» و«الجيل الأخضر»، هذا الاستثمار الذي أَوْلَى أهمية كبرى للسيادة الغذائية لبلادنا.

وفي هذا الإطار، فإننا نُنَوِّهُ بالفلاحين الذين واصلوا نَشَاطَهُمُ الفلاحي بعد سبع سنوات مُتوالية من الجفاف، كما نشيد بالتوجيهات الملكية السامية لوضع برنامج استثنائي لِلتَّخْفِيفِ من آثار نقص التساقطات المطرية وَالْحَد من تأثير ذلك على النشاط الفلاحي وتقديم المساعدة للفلاحين ومربي الماشية المعنيين، من بينها إعفاءات جُزئية أو كلية من الديون بالنسبة للفلاحين المُتَضَرِّرين من آثار الجفاف.

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نثمن هذه الإنجازات، وندعوكم إلى مواكبتها ببعض التدابير، وذلك من خلال:

1 - تَسْرِيع ورش التَّكْوِين المهني، إذ لا يستفيد مِنْهُ فِعْلياً سوى 1 % من أجراء الشركات المُساهِمِينَ في رَسْم التَّكْوِين المهني، ونحن على يقين بأن العمل المشترك الذي نقوم به في هذا الإطار سَيُسَفِّر عن نتائج طيبة في هذا الموضوع؛

2 - تحديث مُدونة الشُّغْل وهو ما أكدته توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بشكل متوازن يُحَافِظُ على مصلحة المفاوضة والعامل، كما تم الحرص على تحقيق هذا التوازن في إطار القانون المُنظَّم للحق في مُمارَسة الإضراب؛

وبهذه المناسبة، نثمن مبادرة الحكومة الرامية إلى فتح ورش إصلاح أنظمة التقاعد، بما يَهْدَفُ إلى تعزيز حكومتها وضمأن استدامتها.

3 - في ما يتعلق بالمقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، نثمن صدور المراسيم التطبيقية لميثاق الاستثمار، فوُلج هذه المقاولات إلى الاستثمار هو مفتاح خلق فرص الشغل، وأذكر هنا بأن 80 % من مناصب الشغل التي تم إحداثها خلال السنوات الخمس الأخيرة تعود إلى هذه الفئة من المقاولات. ولهذا، يجب دعمها أكثر، لا سيما عبر مُراجعة كلفة التّمويل، إذ لا يمكنها تحمل سعر فائدة جد مُرتفع (taux d'enfer) يُناهز 13.50 %؛

4 - مواصلة الإصلاح الضريبي، حيث أن الوقت مناسب للقيام بتعديلات دون المساس بالتوازنات الماكرو-اقتصادية.

وبهذه المناسبة ننوه بالإجراء التاريخي لخفض نسب الضريبة على معظم الشركات إلى 20 % في أفق سنة 2026، بهدف توسيع الوعاء الضريبي، الذي سيمكن من مراجعة نسبة الضريبة على الشركات التي تحقق أرباحا بأكثر من 100 مليون درهم، خصوصا مع التفاعل الإيجابي لمداخيل الضرائب المباشرة وغير المباشرة، كما ندعو إلى إلغاء الحد الأدنى للمساهمة الضريبية، وفقا لمخرجات القانون-الإطار.

السيد رئيس الحكومة؛

وراء كل استثمار يُوجد مقاول يتحمّل المخاطر، غالبا على حساب مُمتلكاته الشخصية، ووراء كل مقاوله تُوجد مناصب شغل.

وفي الأخير، يُؤكد الاتحاد العام لمقاولات المغرب تَعَبُّتَنَا الكاملة للمُساهمة في الإصلاحات، وفي الشراكات إلى جانب الحكومة التي نَعْتَبِرُهَا حكومة الإصلاحات الهيكلية بامتياز.

وشكراً.

تعقيب المستشار السيد نور الدين سليك رئيس فريق الاتحاد المغربي للشغل

السيد الرئيس؛

السيد رئيس الحكومة؛

أعبر لكم، باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل، عن اعتزازنا بما حققته بلادنا على مستوى المؤشرات الاقتصادية والمالية، التي تؤكد صمود اقتصادنا الوطني أمام كل الإكراهات الوطنية والدولية.

ونحن إذ نقدر ما تحقق، وندرك حجم التحديات، فإننا نؤمن أن النقاش حول الحصيلة الاقتصادية لا ينبغي أن يقتصر على المعطيات الرقمية، بل يجب أن يشمل أيضا قياس الأثر الاجتماعي لهذه الحصيلة، وخاصة على مستوى التشغيل والإدماج المهني، بما يعكس التلازم الضروري بين تحقيق النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية.

لقد لمسنا في عرضكم إرادة لتحفيز الاستثمار وتوسيع نطاقه، وهي توجهات لا نختلف على أهميتها، خاصة في ظل المساعي لتبسيط المساطر، وتحسين الجاذبية الترابية، وإرساء قواعد الحكامة الجيدة.

ونذكركم، السيد رئيس الحكومة المحترم، أن العديد من الأرقام، على قيمتها، تطرح إشكالات أعمق من مجرد مؤشرات تقنية، إلى تقييم حصيلة الوزارة الوصية في خلق مناصب الشغل، إلى سؤال من يشتغل؟ أين؟ وكيف؟ وفي ظل أية ظروف؟ إذ لا تزال بطالة الشباب والنساء والحاصلين على الشهادات، كاشفة لأعطاب هيكلية، فمعدل البطالة ما فتئ يرتفع، خاصة في صفوف حاملي الشهادات. كما أن نسبة هامة من مناصب الشغل المحدثة تظل هشة ومؤقتة، وهو ما يؤكد ارتفاع نسبة الشغل الناقص، خاصة في العالم القروي، واستمرار ارتفاع المناصب المفقودة، مما يفرغ الاستثمار من بعده الاجتماعي، ومن قدرته على خلق فرص شغل مستدامة تضمن بالفعل احترام شروط العمل اللائق.

فأين هي مسؤولية وزارة الإدماج الاقتصادي المسؤولة سياسيا وأخلاقيا عن حماية أعداد غفيرة من المشتغلين من الهشاشة، الذين يكدحون من أجل لقمة العيش في ظروف من الاستغلال، كما هو الحال في واقع التشغيل بالمناولة الذي يشغل عشرات الآلاف من العاملات والعمال دون احترام لأبسط القوانين. فعلى مرأى ومسمع من الجهة الحكومية المعنية بالتشغيل، تنتهك مقتضيات مدونة الشغل في ما يتعلق بساعات العمل والحد الأدنى للأجر والتصريح الكامل بالعمال لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS⁶) والحق في العطل الأسبوعية والسنوية، وشروط الصحة والسلامة المهنية.

وشركات يجهل مقرها الاجتماعي، لا تحترم دفاتر التحملات ولا المقتضيات القانونية التي تضمن حقوق العمال والعاملات أمام أعين وزارة التشغيل، ويغتني أصحابها بشكل غير مشروع وغير أخلاقي، دون أي حسيب أو رقيب، كل ذلك يفرغ الاستثمار من بعده الاجتماعي، ومن قدرته على خلق فرص شغل مستدامة. فعن أية مناصب شغل نتحدث؟

واقع لطالما نبه إليه الاتحاد المغربي للشغل في كل المناسبات، عبر مواقفه وتحليلاته وحركاته الاحتجاجية، دون أن يجد الأذان الحكومية الصاغية من طرف الجهة الوصية على القطاع.

والطامة الكبرى، السيد الرئيس، هو حرمان هذه الفئات المستضعفة من حقها الإنساني والدستوري في التنظيم النقابي، وقمع حريات النقابية في ضرب صارخ للالتزامات بلادنا الوطنية والدولية.

ورغم التحفيزات الكبيرة الممنوحة للمستثمرين، لا يزال مضمون التشغيل خارج أجندة الأولويات، إذ غالبا ما يتم النظر إليه ككلفة، لا باعتباره رافعة للإنتاج وتحقيق التنمية بشتى أبعادها.

من هذا المنطلق، واستنادا إلى مرجعيتنا النقابية والاجتماعية، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، وبكل روح إيجابية، ندعوكم، السيد رئيس الحكومة، إلى العمل على ما يلي:

6 - Caisse Nationale de Sécurité Sociale.

- ✓ إرساء ميثاق اجتماعي للاستثمار، يكون ثمرة حوار ثلاثي الأطراف، يلزم المستثمرين باحترام كافة حقوق الأجراء، وجودة مناصب الشغل المحدثّة؛
- ✓ تحفيز الاستثمار في الجهات المهمشة، من خلال آليات ضريبية وعقارية ومالية، تجرم التهرب الاجتماعي، ولا تتسامح معه؛
- ✓ مراجعة السياسات العمومية في مجال التشغيل، على ضوء تقييم موضوعي لنتائجها، وربط تمويلها بقدرتها على الإدماج المستدام؛
- ✓ إصلاح منظومة التعليم والتكوين وربطها بسوق الشغل، مع تشجيع التكوين بالتناوب، ودعم التكوين داخل المقاولّة؛
- ✓ إشراك الحركة النقابية في اللجان الجهوية والقطاعية للاستثمار، وتوسيع قضايا الحوار الاجتماعي.

إننا مؤمنون بأن نجاح أي سياسة استثمارية، يمر بالضرورة عبر تقوية البعد الاجتماعي، وضمان إدماج الطبقة العاملة والفئات الهشة في الدورة الاقتصادية، وتمكينها من فرص عادلة تعيد الاعتبار لقيمة العمل المنتج، وتضع التشغيل الكريم في صلب السياسات العمومية، بما يحفظ كرامتها ويفتح أمامها آفاقا حقيقية.

لذا نؤكد، استعدادنا التام للانخراط الإيجابي في كل المبادرات الجادة.

وشكرا لكم السيد الرئيس.

تعقيب المستشار السيد عبد الكريم شهيد منسق مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

السيد رئيس الحكومة المحترم؛

لقد أنصتتا بإمعان لمداخلتكم، التي كانت، بلا شك، غنية بالأرقام والمعطيات الدقيقة حول الوضعية الاقتصادية والمالية لبلادنا، وهي أرقام تبعث على الاطمئنان، بالنظر إلى الظرفية العالمية المعقدة التي يمر منها الاقتصاد الدولي، وهو ما يجب أن ينعكس على القدرة الشرائية للمواطن المغربي، وعلى انتظاراته اليومية، فهذا هو المعيار الحقيقي لأي سياسة اقتصادية أو مالية، وهو التحدي الأكبر الذي نرى أن الحكومة نجحت فيه نسبيا، حينما استطاعت الحفاظ على التوازنات الكبرى، وضمان استقرار المؤشرات الماكرو-اقتصادية، رغم الصدمات المتتالية.

فبفضل تعبئة استثنائية، ووفق رؤية استباقية، تمكنت من تجنيد بلادنا سيناريوهات أصعب، مقارنة بما شهدته العديد من الدول التي وجدت نفسها في وضعية انكماش حاد أو تضخم غير مسبوق، وقد تمكنت بلادنا بفضل هذا التوجه، من تحقيق معدل نمو بلغ 3.2 % في 2024، مع توقعات إيجابية لمواصلة هذا المنحى خلال 2025 .

لكن، السيد رئيس الحكومة، هناك فئة عريضة من المواطنين تعاني من غلاء المعيشة، وهو التحدي الأكبر الذي لا يزال قائماً؛ فالتساؤل المطروح هو كيف نحول هذه المؤشرات الاقتصادية إلى فرص شغل حقيقية؟ وكيف نجعل هذا النمو ينعكس على القدرة الشرائية، وعلى الحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية لعموم المواطنين بشتى طبقاتهم؟

فرغم خلق ما يقارب 162 ألف منصب شغل جديد في المدن سنة 2024، إلا أن معدل البطالة ما يزال مرتفعا، حيث بلغ 13.3 %، وهو رقم يدعونا للتساؤل، خاصة وأن بعض الدول واجهت نفس التحديات، إلا أنها استطاعت تقليص نسبة البطالة، بفضل سياسات نشيطة لدعم التشغيل وتشجيع الاقتصاد الرقمي والاقتصاد الأخضر.

أما في الوسط القروي، فقد كانت سنة 2024 صعبة، بفعل الجفاف وندرة المياه، رغم التساقطات الأخيرة، ما أدى إلى فقدان عدد كبير من فرص الشغل في القطاع الفلاحي، وهو ما يستدعي كذلك، من وجهة نظرنا، سياسة ومقاربة خاصة لتدارك هذا الخصاص، وضمان توازن التنمية بين المدن والقرى.

السيد رئيس الحكومة؛

إن الاستثمار يظل هو قاطرة النمو ومحرك التشغيل، وقد استمعنا بإمعان واهتمام لعرضكم الذي أشار إلى دينامية جديدة في هذا المجال، ولا يسعنا إلا أن نثمن الجهود المبذولة لاستقطاب الاستثمارات الكبرى، خصوصا في مجالات الطاقات المتجددة والصناعة والاقتصاد الرقمي، تحت القيادة الرشيدة والمتبصرة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

السيد رئيس الحكومة؛

على صعيد المالية العمومية، نسجل بإيجابية تقليص عجز الميزانية إلى 4.1 % من الناتج الداخلي الخام، والحفاظ على احتياطات العملة الصعبة التي تغطي 5 أشهر ونصف من الواردات. في المقابل، الدين العمومي الذي يناهز 69 % من الناتج الداخلي الخام، يفرض علينا جميعا الحذر، لأنه رغم تحسن المؤشرات الماكرو-اقتصادية، فإن استدامة هذا الوضع تتطلب إصلاحات هيكلية، ومراجعة شاملة للنفقات، مع توجيهها نحو الاستثمار المنتج.

والسلام عليكم.

كاف، لا بد من تفعيل الإصلاح الجبائي لمحاربة الريع والمضاربات وتوسيع الوعاء الضريبي بشكل عادي، وتحفيز الاقتصاد الاجتماعي التضامني بدل التركيز فقط على كبار الفاعلين، واحترام الاتفاقيات الجماعية وإطلاق حوار اجتماعي جاد يفضي إلى نتائج ملموسة، حوار اجتماعي يكون قطاعيا، وجهويا، وليس فقط مركزيا. ولا بد من وضع استراتيجية وطنية واضحة لتشغيل الشباب، خاصة حاملي الشهادات العليا. وفي الأخير، السيد رئيس الحكومة، إننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، نقدم بدائل واقعية وممكنة، ونعتبر أن الاستثمار لا يزدهر في ظل الغموض والتفاوتات والبيروقراطية، والتشغيل لا يتحقق في ظل التعاقد الهش والإجهاز على الحقوق.

شكرا السيد الرئيس.

تعقيب المستشار السيد خالد السطي

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس الحكومة؛

بداية اسمح لي أولاً، باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، أن أسجل تضامننا المطلق مع ساكنة المناطق المهمشة والمحتاجة، والتي أبانت عنها ساكنة آيت بوكماز كما تابع العالم، وليس المغاربة فقط، والتي طالبت فقط بالماء، والكرامة، والتغطية بالانترنت، والصحة، والطرق، ومدرسة جماعية، لكنها مطالب تُقابل أحياناً مع كامل الأسف بالاتهامات والاستهانة.

السيد رئيس الحكومة؛

إن الوطن بحاجة إلى وقفة ضمير، ولا يمكننا أن نُطمئن المواطنين بالخطب بينما الواقع يوصل رسائل أخرى، آن الأوان لمراجعة المقاربة، وتشكيل لجان أزمة حقيقية للإصغاء، وإعادة الثقة المفقودة واقتراح حلول معقولة وآنية.

بطبيعة الحال، السيد رئيس الحكومة، لديكم عشرة التزامات في البرنامج الحكومي، لا أتوفر على ما يكفي من الوقت لإعادة قراءتها، لكن سيكون من الجيد أن تقولوا لنا، ماذا تحقق من هذه الالتزامات العشرة؟

بطبيعة الحال هناك التزام بإحداث مليون منصب شغل، ورفع نسبة تشغيل النساء إلى 30 %، والذي لا يزال في حدود 20 %، والالتزامات بشأن التعليم، لا يزال المغرب بعيداً عن تحقيقها، والالتزام 1000 درهم «كمدخول الكرامة لكبار السن» .

ماذا عن برنامج «فرصة» و«أوراش»، هل تتبرأ منهما الحكومة؟ لم تشر إليهما السيد رئيس الحكومة، في عرضك ولا إلى الاختلالات والمشاكل التي رافقت هاذين البرنامجين.

بطبيعة الحال تحدثت عن الحوار الاجتماعي، وكانت لديكم مقاربة جيدة، وحددت مآسي كلفة مالية، ولكن بدون أثر السيد رئيس الحكومة. فلاحتمقان والمشاكل مستمران، كما أن عدداً من الفئات، من المهندسين، والتقنيين، والمتصرفين... وعدداً من القطاعات كالتعليم لا تزال تعاني من العديد من المشاكل.

وبطبيعة الحال، سأذكركم السيد رئيس الحكومة، بأنكم عندما قمتم بالزيادة في الأجور، قلنا لكم بأنها غير كافية.

ولقد تم استثناء المتقاعدين من هذه الزيادة مع كامل الأسف، علما أن هذه الفئة من المواطنين في حاجة إلى زيادة معقولة، تماشيا مع غلاء المعيشة.

أيضا، السيد رئيس الحكومة، لا بد أن نذكركم بمآل اتفاق أبريل 2019 و2011، خصوصا ما يتعلق بالمقvisيين من خارج السلم، الذين لازالوا يحتجون لحدود الساعة، وهم يطالبون بالإنصاف.

أيضا، السيد رئيس الحكومة، نسألكم عن مرصد الحريات والحقوق النقابية، والمضمن في اتفاق 2024.

وفي ما يخص مؤسسة الحوار الاجتماعي المركزي، السيد رئيس الحكومة، نحن كاتحاد وطني لسنا حاضرين معكم، ولكن النقابات الحاضرة تشتكي من المؤسسة وعدم عقد جولتين من جولات هذا الحوار.

السيد رئيس الحكومة؛

نتفق معكم على أهمية الاستثمار، ونشمن أن بلادنا قطعت أشواطاً فيه، إلا أنه لا بد من التأكيد على بعض النقاط:

- لا بد من تبسيط المساطر؛
- لا بد من العدالة المجالية والجهوية؛
- ولا بد من اعتماد النزاهة في توزيع الدعم، خصوصا الدعم الموجه للمقاولة الصغيرة والكبيرة والمتوسطة.
- أيضا، السيد رئيس الحكومة، لا بد من طمأنة الفلاحين الصغار، والعمل على عدم تكرار الأخطاء التي وقعت بشأن دعم الكسابة. نريد ضمان استفادة الفلاح الصغير من حقوقه بكل مسؤولية.

أخيرا، السيد رئيس الحكومة، إننا في الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب نعتبر أن التشغيل والاستثمار ليسا مجرد أرقام، بل رهان على كرامة المواطن واستقرار للوطن، ويجب مواصلة العمل بإرادة جماعية كل من موقعه، وفي إطار القيام بواجبه، بطبيعة الحال وذلك لضمان مستقبل أفضل لكل المغاربة.

والسلام عليكم ورحمة الله.

**تعقيب رئيس الحكومة
السيد عزيز أخنوش**

في خلق فرص الشغل وتحريك العجلة الاقتصادية وتوفير البنية التحتية للمناطق التي كانت مهمشة.

ومن أهم الخطوات التي قامت بها الحكومة، النجاح في بلورة ميثاق جديد للاستثمار، اشتغلنا عليه من أجل تأسيس منظومة قوية تخدم التشغيل، وتشجع المبادرة الخاصة وتقدم تحفيزات للمستثمرين، مما سيساعد في تقليص الفوارق المجالية والرفع من مردودية القطاعات الاستراتيجية.

ولقد قامت اللجنة الوطنية للاستثمارات بتفعيل هذا الميثاق عبر عقد 15 دورة خلال الأربع سنوات من عمر حكومتنا الحالية، وصادقت على 321 مشروع استثماري بكلفة تتجاوز في المجموع 437 مليار درهم، من بينها 11 مشروعا استراتيجيا بلغت كلفتها 70 وحدها مليار درهم، ستخلق في المجموع 220 ألف منصب شغل مباشر وغير مباشر.

وإلى حدود شهر ماي الماضي، تم إنجاز 86 % من هذه المشاريع التي أنجزنا 7 منها في إطار النظام القديم، و8 تم الشروع فيها فعليا في إطار النسخة الجديدة للجنة، ولقد تم الانتهاء ما يقارب 28 % من هذه المشاريع، و36 % هي في طور الإنهاء مما يجعلنا ما بين 50 و60 %، وهذا دليل على الجدية والفعالية اللازمة لتنزيل الميثاق الجديد للاستثمار.

ومن أجل النجاح في الورش الترابي، أخذت الحكومة على عاتقها القيام بإصلاح شامل للمراكز الجهوية للاستثمار، وراجعت القوانين، من أجل الموافقة على الاستثمار على الصعيد الجهوي بالنسبة للمشاريع التي تقل عن 250 مليون درهم، وهو إصلاح يخول للجهة صلاحيات كبيرة، ويختصر المساطر والأجال التي كانت تضيع الوقت وتخفق المستثمرين. فحتى المشاريع الصغرى والمتوسطة أصبح لديها نظام دعم خاص بها، فمن أجل تشجيع المقاولات لأجل أن تصبح فاعلا اقتصاديا حقيقيا، باتت المصادقة على المشاريع تتم من طرف اللجن الجهوية الموحدة للاستثمار. وتفتح هذه المنظومة كلها المجال للمناطق كي تصبح فعلا مراكز جذابة للاستثمار وتخلق فرص الشغل للشباب والنساء.

وفي نفس الوقت أكملت الحكومة تنزيل خارطة الطريق لتحسين مناخ الأعمال 2023 - 2026 التي انطلق معها 98 % من المشاريع وتحقق فعليا 60 %، حيث كان الهدف هو خلق بيئة مستقرة وجذابة بالنسبة للاستثمار.

ومن بين الإصلاحات الهيكلية التي قامت بها الحكومة، إعادة النظر في النظام الضريبي وتنظيم الصفقات العمومية وتقليص آجال الأداء، وإرجاع الضريبة على القيمة المضافة، بحيث تم دعم المقاولات بطرق مختلفة لاستعادة حيويتها وديناميتها. وكانت المشاريع المنجزة كلها مهمة جدا لمناخ الأعمال وفي صالح المقاول.

وفي المجال الاجتماعي بذلت الحكومة قصارى جهدها وعملت على ميثاق وطني للحوار الاجتماعي كانت نتيجته اتفاقات كبيرة كلفت الدولة حوالي 45 مليار درهم، وأحيي النقابات على الروح الحية التي ميزت النقاش والحوار الذي توصلنا فيه لهذه النتائج غير المسبوقة في تاريخ بلادنا. ولم يكن الهدف من هذه المقاربة الشاملة الخروج من الأزمة فقط، بل التأسيس لمرحلة جديدة مبنية على خلق فرص شغل دائمة وضمن عدالة مجالية وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

حضرات السيدات والسادة؛

اليوم وبعد الجهود الكبير الذي قامت به الحكومة في مجال الاستثمار والتشغيل، بدأت النتائج تبرز بوضوح، سواء على مستوى المعيش اليومي للمواطن أو على مستوى المؤشرات الاقتصادية، إذ ارتفع الناتج الداخلي الخام لبلادنا، وبلغ متوسط النمو بين 2021 - 2024 نسبة 4.4 % بعد أن كان في حدود 1.5 % في السنوات التي تسبق هذه الفترة. مما جعل المغرب يسجل نموا تراكميا خلال الفترة ما بين 2021 و2024 بلغ أكثر من 18.5 %، مما جعل بلادنا من بين الدول التي تحقق أداء اقتصاديا متميزا في جهة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وفي الفصل الأول من سنة 2025، أي خلال الستة أشهر الأولى من هذه السنة، بلغ النمو الاقتصادي نسبة 4.6 % مقارنة مع 3 % في نفس الفترة من سنة 2024، وارتفع الاستهلاك العائلي بـ 4.4 %، وحقق الاستثمار نموا بـ 17.5 %، وسجلت زيادة في القيمة المضافة للقطاع الثانوي بـ 4.5 %، وسجلت السياحة نموا بـ 9.7 %، وقطاع البناء نموا بـ 6.3 %.

العام إلى 14 مليار درهم. هدفنا إن شاء الله التحكم في معدل البطالة والحيولة دون ارتفاعه، إذ يمكن أن يصل سنة 2030، خاصة مع انتظام التساقطات المطرية إلى 9% .
ان خطة التشغيل تركز على سيناريو واقعي ممكن، خصوصا بعد تحقيق الاقتصاد لمعدل نمو ب 4% ما بين 2023 و 2024 بسبب ارتفاع النمو غير الفلاحي الذي ارتفع ب 4.4% .

- وبعد لقاءات متعددة مع الوزارات والمؤسسات خرجنا بمبادرات عملية، تقوم على:
- تنزيل ميثاق الاستثمار بفعالية؛
- دعم التشغيل في العالم القروي؛
- تحسين فعالية برنامج الإدماج المهني؛
- تقوية قدرات المقاولات الصغرى والمتوسطة بالنسبة للمشاريع التي تقل عن 51 مليون درهم؛
- وتوسيع برامج التكوين والتدرج المهني؛
- تعميم نظام التدرج على كل القطاعات؛
- مواجهة فقدان مناصب الشغل الفلاحية بتوسيع المساحات المزروعة وتعبئة الاستثمار الفلاحي، خصوصا في المناطق المتضررة بالجفاف.

وفي نفس الوقت تعمل الحكومة على تمكين النساء من الشغل من خلال حضانات جهوية ونقل مخصص للنساء العاملات. وهما من الأوراش الكبرى التي تداولنا بشأنها في اجتماعاتنا معتبرين بأن تشجيع المرأة على الولوج للأنشطة المهنية ورفع معدل النشاط لدى النساء (le taux d'activité) لا بد من توفير الحضانة، والنقل، ومختلف الإمكانيات التي ستسهل عليها الانخراط في سوق الشغل. هناك مشروع ينصب على مختلف هذه الجوانب، سنرى نتائجه مع الدخول السياسي إن شاء الله.

ولفائدة التلاميذ والطلبة، هناك مجهود كبير لتقليص ظاهرة الهدر المدرسي لأن هذه الفئة التي تغادر المدرسة في سن 14 أو 15، ولا تلتحق لا بالتكوين ولا بالعمل (les NEETS⁷) يتم احتسابها في صفوف العاطلين عن العمل. لذا لا بد من التفكير في سبل الاحتفاظ بها من التعليم الابتدائي إلى البكالوريا ولم لا الجامعة حتى تكون الموازنة جد مهمة.

7 - Not in Education, Employment or Training.

التكوين من جانبه يجب أن يكون مواكبا فعليا لحاجيات القطاعات الواعدة. تم الحديث عن الكنفدرالية العامة لمقاوالات المغرب⁸ وعن طرق تقوية العلاقة بين الجامعة والمقاولة وتوسيع الاستفادة من برامج التكوين المهني وهو برنامج طموح، تحققت الكثير من نتائجه مما يبين أن المغرب لحد الآن سائر في الاتجاه الصحيح، وأن سوق الشغل يتطور بطريقة جدية ومستمرة، وهذه الرؤية الشاملة لم تكن ممكنة- نقولها - بدون تعزيز الانفتاح الاقتصادي وجلب الاستثمارات الأجنبية وضمن الاستقرار المالي، الذي هو أساس الثقة في مستقبل بلادنا .

والحكومة أبدا لا تتعامل مع التشغيل - كما قال بعض المتدخلين- كمجرد أرقام أو عقود يتم توقيعها . فالتشغيل، بالنسبة لنا، هو رؤية شاملة ومندمجة تبدأ من المدرسة وتمر عبر الصحة وتصل إلى الوسط الاجتماعي الذي يتربى فيه الشباب المغربي. لأن خلق فرص الشغل الحقيقي تبدأ من التعليم الذي يتلقاه الطفل، ومن التكوين إلى الذي يستفيد منه في فترة الشباب، ومن الجو العام الذي يشجع ولا يحبط. إننا لا نعمل بشكل عشوائي بل برؤية واضحة ومتكاملة، وكل خطة نقوم بها نعتبرها استثمارا في كرامة المواطنين، وفي مستقبل أبنائنا، ومستقبل بلادنا .

والمهم في هذا المسار هو أن الحكومة لم تتعامل مع أزمة كوفيد والتقلبات التي طرأت بعد ذلك كذريعة للتوقف ولقول لا نستطيع، كان بإمكاننا أن نعلم استراتيجيات مختلفة ونتذرع بكوفيد في 2021 وبالمشاكل التي تلتها سنة 2022 وبتعذر حلها في 2023، وأن نبقي في موقع المتفرج ونقول بأن المشاكل كبيرة، وعلينا اعتماد سياسة للتقشف لكن هذا لم يكن اختيار الحكومة. بل بالعكس استغلينا الظرفية الصعبة كفرصة لإعادة ترتيب الأولويات والقيام بإصلاحات لم تستطع الحكومات السابقة القيام بها، وهنا يتضح الفرق، فهناك الجرأة السياسية وهناك الالتزام الصادق في اتجاه الوطن والمواطن .

اليوم بدأت النتائج تظهر على أرض الواقع فهناك تحسن في مؤشرات التمدرس، وارتفاع في عدد المستفيدين من التكوين المهني، وتقلص في نسب الانقطاع المدرسي، وتحسن في الولوج إلى الصحة، وتقوية البنية التحتية في الأقاليم والجهات، وهذا التراكم لم يكن ممكنا لولا الرؤية الملكية السامية، ولولا وحدة الأغلبية الحكومية،

8 - Confédération Générale des Entreprises du Maroc.

واضحة. والمغرب اليوم يقدم كل هذه العناصر مع موقع جغرافي استثنائي، وبنية تحتية متطورة ويد عاملة مؤهلة، وهذا ما يجعلنا وجهة مفضلة في القطاعات المتنوعة كالصناعة، والفلاحة، والطاقة، والرقمنة. والحكومة عازمة على أن تستثمر هذه الفرص التاريخية من أجل دعم الثقة في السوق الداخلية والخارجية.

الآن، فقط أذكر، السيد المستشار المحترم، أنه في جهة درعة- تافيلالت، هناك 133 مشروع بقيمة إجمالية تناهز 15 مليار درهم، تستوطن على صعيد الجهة، منها ما يتعلق بفك العزلة، ومنها ما يتعلق بالماء، ومنها ما يتعلق بتحسين جاذبية المدن، ومنها ما يتعلق بالمستشفى الجامعي، ومنها ما يتعلق بالخطوط الجوية (lignes les aériennes) التي تم تدشينها وتلك التي ستدشن في المستقبل. أما في ما يخص آيت بوكماز - لا أعرف إن كان الإخوان المستشارون سبق أن قاموا بزيارتها- فأنا أعرفها جيدا إذ سبق لي أن قضيت فيها يومين وأعرف الإشكاليات التي تعاني منها الساكنة.

واسمحوا لي أن أقول اليوم، أن الإنصات للمواطنين حق من حقوق التنمية، إذ يجب أن ننصت للمواطنين على أرض الواقع ونتعرف على أولوياتهم وأن نتفهمهم. ولا يمكن أن نقول بأن هناك منطقة في بلادنا بقيت معزولة عن التنمية، فجميع المناطق مستهم التنمية هذه السنوات الأخيرة، لكن بشكل متفاوت، نظرا لمحدودية الإمكانيات، ولسلم الأولويات، إلا أن لكل منطقة موعد للاستفادة من الاستثمارات.

إن مشروع الحد من الفوارق الاجتماعية الذي أعطى انطلاقته صاحب الجلالة نصره الله مشروع كبير وهائل أعطى وسخر إمكانيات كبيرة لا على مستوى الطرق (les pistes)، الصحة أو الماء أو المدرسة أو الكهرباء، وذلك خلال مدة 5 أو 7 سنوات وأعطى نتائج مهمة، ولا تزال التنمية القروية ستستفيد من عديد الإمكانيات ومن مشاريع أخرى أكبر وأكبر، إن شاء الله، وأنتم تعرفون المكانة الخاصة للمناطق القروية لدى جلالة الملك نصره الله.

اننا متفقون على أهمية أن نستمع إلى مشاكل الساكنة ونحاول حلها، لكننا نؤكد على دور الوسيط السياسي الديمقراطي الذي تقدم للانتخابات وحصل على ثقة الساكنة كمنتخب أو رئيس جماعة أو رئيس مجلس إقليمي أو رئيس جهة، فالوسيط السياسي يجب أن يلعب دوره في طرق الأبواب والدفاع عن مصالح الساكنة والاستجابة للأولويات وحل المشاكل وليس ذلك بالصعب إذ يمكن التعلم مع الوقت.

المطلوب إذن من الوسيط السياسي الديمقراطي أن يتحمل مسؤوليته، فليس مقبولا أن يتسبب وسيط سياسي في زعزعة الساكنة وإزعاجها من أجل مصلحة خاصة به أو بوسيط سياسي آخر، وأن يكون همه الدفاع عن مصالح الساكنة وإلا الانسحاب من الشأن العام لأن أي استغلال سياسي غير مقبول.

شكرا لكم.